

مجلس المحافظين

GOV/2009/74

Date: 16 November 2009

Restricted Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2009/73 وإضافتها Add.1 و Add.2)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) في جمهورية إيران الإسلامية (إيران) (الوثيقة GOV/2009/35). ويغطي هذا التقرير التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

ألف-١- ناتانز: مصنع إثراء الوقود والمصنع التجريبي لإثراء الوقود

٢- في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت إيران تلتم سادس فلوريد اليورانيوم في ١٨ سلسلة تعاقبية في الوحدة ألف-٢٤، وفي ٦ سلاسل تعاقبية في الوحدة ألف-٢٦، في مصنع إثراء الوقود في ناتانز^١. وفي ذلك

١ يُعْتزَم إنشاء قاعتي سلاسل تعاقبية في مصنع إثراء الوقود: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، يُعْتزَم إنشاء ثماني وحدات (الوحدات ألف-٢١ إلى ألف-٢٨) في قاعة الإنتاج ألف (الفقرة ٢ من الوثيقة GOV/2008/38).

اليوم، كانت السلاسل التعاقبية الاثنتي عشرة الأخرى في الوحدة ألف-٢٦ في ظروف خوائية. وقد وصلت إيران تركيب السلاسل التعاقبية في الوحدة ألف-٢٨؛ وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تم تركيب سبع عشرة سلسلة تعاقبية ويستمر تركيب سلسلة تعاقبية واحدة أخرى^٢. وجميع الآلات التي رُكِّبت حتى الآن هي طاردات مركزية من طراز IR-1 وثمة ١٦٤ آلة لكل سلسلة تعاقبية. وما زالت أعمال التركيب متواصلة أيضاً في الوجدتين ألف-٢٥ وألف-٢٧.

٣- وقدّرت إيران أنه، بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم تلقيح ١٠٣٩٥ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية وإنتاج ما مجموعه ٩٢٤ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء^٣، مما قد يدل على إنتاج ما مجموعه ١٧٦٣ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء منذ بدء تشغيل مصنع إثراء الوقود. وما زالت المواد النووية الموجودة في مصنع إثراء الوقود (بما يشمل مواد التلقيح والنواتج والمخلفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية المُركَّبة، خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة^٤.

٤- ومن المقرّر إجراء التحقق القادم من الرصيد المادي في مصنع إثراء الوقود في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وكما ذكر في المجلس من قبل، ستتولى الوكالة في ذلك الوقت التحقق من مخزون المواد النووية الموجودة في المرفق وتقييم رصيد المواد النووية^٥.

٥- وفي الفترة بين ١٤ آب/أغسطس و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قامت إيران بتلقيح ما مجموعه ٥٣ كغم تقريباً من سادس فلوريد اليورانيوم في سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٠ آلات من طراز IR-2 المعدّل وطارادات مركزية مفردة من طراز IR-1، وطارادات مركزية من طراز IR-2 المعدّل ومن طراز IR-4 في المصنع التجريبي لإثراء الوقود. وما زالت المواد النووية الموجودة في المصنع التجريبي لإثراء الوقود، وكذلك منطقة السلاسل التعاقبية ومحطات التلقيح وسحب النواتج، رهناً لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة^٤. وتقوم الوكالة حالياً بتقييم نتائج التحقق من الرصيد المادي الذي أجرته في المصنع التجريبي لإثراء الوقود في الفترة بين ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦- وتشير نتائج العينات البيئية المأخوذة من مصنع إثراء الوقود والمصنع التجريبي لإثراء الوقود إلى أنه لم يتم في أيّ من المصنعين تجاوز مستوى الإثراء الأقصى المُعلن عنه (أي أن نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥

٢ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كان يجري تلقيح ٣٩٣٦ طاردة مركزية بسادس فلوريد اليورانيوم، وكان قد تم تركيب ٤٧٥٦ طاردة مركزية إضافية.

٣ تحققت الوكالة من أنه منذ بداية العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وحتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تم تلقيح ٩٩٥٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية وإنتاج ٨٣٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء (الفقرة ٣ من الوثيقة GOV/2009/8). وتأكدت الوكالة، عن طريق قراءات المشغّل التي تمت معايرتها على نحو مستقل لخلايا الحمل، من أنه تم بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تلقيح ١٠٤١٢ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية، وتم تفرغ ما مجموعه ٨١٤ كغم من منتج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء و ٩٠٨٠ كغم من مخلفات سادس فلوريد اليورانيوم ومواد الفائضة في أسطوانات سادس فلوريد اليورانيوم. والفارق البالغ ٥١٨ كغم بين أرقام المدخلات وأرقام المخرجات يتألف من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي والمستنفذ والضعيف الإثراء الناشئ أساساً من الكميات المحتجزة في مختلف المصائد الباردة، ولا يتناقض مع المعلومات التصميمية التي قدمتها إيران.

٤ ووفقاً للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

٥ الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2009/55.

أقل من ٥,٠%)^٦. ومنذ التقرير الأخير، أجرت الوكالة عمليتين تفتيشيتين مفاجئتين في مصنع إثراء الوقود ليصل عدد هذه العمليات ما مجموعه ٣١ عملية منذ آذار/مارس ٢٠٠٧.

ألف-٢- مدينة قم: مصنع فوردو لإثراء الوقود

٧- في رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى المدير العام، أبلغت إيران الوكالة بأنها "استناداً إلى حق [إيران] السيادي في ضمان مرفقاتها النووية الحساسة عبر وسائل متنوعة مثل استخدام نُظُم الدفاع الخاملة....، قرّرت [إيران] إنشاء مصنع تجريبي جديد لإثراء الوقود (حتى ٥% من الإثراء)". وذكرت إيران بأنه تم إنشاء هيكل المصنع الأساسي وأنه يجري تشييد المصنع. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران أن تقدّم معلومات إضافية عن الوضع الراهن لعملية التشييد وعن خطط إيران المتعلقة بإدراج مواد نووية إلى المرفق. وطلبت الوكالة أيضاً من إيران أن تقدّم استبياناً تفصيلياً بشأن المعلومات التصميمية والسماح بإجراء معاينة للمرفق في أقرب وقت ممكن.

٨- وخلال اجتماع مع المدير العام في طهران في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وافقت إيران على السماح للوكالة بإجراء معاينة لمصنع فوردو لإثراء الوقود. وقدمت إيران، في رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الوكالة، استبياناً أولياً للمعلومات التصميمية عن مصنع فوردو لإثراء الوقود.

٩- وخلال يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قامت الوكالة بالتحقق من المعلومات التصميمية في مصنع فوردو المذكور والذي يقع على بعد ٢٠ كم تقريباً شمال مدينة قم. وعقدت الوكالة أيضاً اجتماعين في طهران، في ٢٥ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لاستعراض استبيان المعلومات التصميمية ومناقشة التسلسل الزمني لتصميم وتشييد مصنع فوردو وكذلك استعراض حالة هذا المصنع والغرض منه. وتأكّدت الوكالة من أنه يتم تشييد مصنع فوردو لكي يضم ست عشرة سلسلة تعاقبية مؤلفة مما مجموعه حوالي ٣٠٠٠ طاردة مركزية. وذكرت إيران أنها تخطط اليوم لتكيب طاردات مركزية من طراز IR-1 فقط في مصنع فوردو، ولكن المرفق قد يُعاد تشكيله لكي يضم طاردات مركزية من أنواع أكثر تقدماً إذا ما قرّرت إيران استخدام مثل هذه الطاردات في المستقبل. وذكرت إيران بأن بعض المعدات الموجودة في مصنع فوردو هي معدات وردت من موقع ناتانز، وأن هذا الأخير قد يقدّم دعماً وظيفياً لمصنع فوردو، مثل تجميع الطاردات المركزية وإزالة التلوث عن المعدات. كما ذكرت إيران بأنه لم يتم إدراج أي مواد نووية إلى مصنع فوردو.

١٠- وتضمنت عملية التحقق من المعلومات التصميمية إجراء فحص بصري مفصّل لجميع مناطق المصنع، والنقاط صور الأنابيب التعاقبية وغيرها من معدات العمليات، وأخذ عينات بيئية وإجراء تقييم مفصّل لتصميم مختلف مكونات ونظم المصنع وتشكيلتها وسعتها. وسمحت إيران بإجراء معاينة لجميع مناطق المرفق. وأكّدت الوكالة بأن المصنع يطابق المعلومات التصميمية التي قدّمتها إيران وأن المرفق في مرحلة متقدّمة من عملية التشييد، رغم عدم إدراج أي طاردة مركزية إلى المرفق. وقد تم وضع المنصات الساندة للطاردات المركزية، ونظم أنابيب التوصيل الأمامية والفرعية، والأنابيب المائية، والأسلاك الكهربائية، والخزائن ولكن لم يتم بعد توصيلها، كما تم وضع صهاريج التخميل، والمصائد الكيميائية، والمصائد الباردة، والصناديق المبرّدة ولم يتم بعد توصيلها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشييد مبنى به مرافق يضم محوّلات كهربائية ووحدات تبريد المياه.

٦ تتوافر نتائج العينات المأخوذة حتى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فيما يخص مصنع إثراء الوقود، وحتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فيما يخص المصنع التجريبي لإثراء الوقود. وقد أظهرت هذه النتائج وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ إلى ٤,٤%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ منخفضة إلى ٠,٣٧%).

١١- وخلال الاجتماع الذي عُقد في طهران في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قَدّمت الوكالة تعليقات على الاستبيان الأولي للمعلومات التصميمية الذي قَدّمته إيران، وطلبت من إيران أن تُقدّم صيغة مستوفاة للاستبيان المذكور إلى جانب معلومات إضافية، وهو ما قامت به إيران في الاجتماع الذي عُقد لاحقاً في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغت إيران الوكالة بأنها ستقدّم المزيد من المعلومات التي يقتضيها الاستبيان مع تطور العمل في المرفق. وأبلغت الوكالة إيران بأن مصنع فوردو لإثراء الوقود سيخضع من الآن فصاعداً، وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود معها، لعملية تحقق منتظمة من المعلومات التصميمية تُجريها الوكالة. ومن المزمع إجراء عملية التحقق القادمة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢- وأوضحت إيران أن موقع فوردو أسيد لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، وذلك عندما بدأ العمل على تشييد مصنع فوردو. وأكدت إيران في وقت لاحق ذلك التوضيح في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي تلك الرسالة، ذكرت إيران ما يلي:

"نتيجة لتصاعد تهديدات الهجمات العسكرية ضد إيران، قرّرت جمهورية إيران الإسلامية إقامة مراكز طوارئ لمنظمات وأنشطة متنوعة..."

"وقد كان مصنع الإثراء في ناتانز أحد الأهداف التي تعرّضت لتهديدات بهجمات عسكرية. لذلك، طلبت هيئة الطاقة الذرية من منظمة الدفاع الخامل أن تخصص مركزاً من المراكز المشار إليها سابقاً لأغراض إنشاء مصنع إثراء خاص بحالات الطوارئ، لكي لا تتوقّف أنشطة الإثراء في حالة حدوث أي هجوم عسكري. وفي هذا الصدد، أسيد مرفق فوردو، وهو أحد المراكز التي تم إنشاؤها وإعدادها، إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وبدأت آنذاك عملية تشييد مصنع فوردو لإثراء الوقود. وما زالت عملية التشييد جارية. لذلك فإن المصنع غير جاهز للتشغيل ومن المقرر أن يُصبح جاهزاً للتشغيل في عام ٢٠١١."

١٣- وخلال الاجتماعات، أبلغت الوكالة إيران بأنها اشترت صوراً ملتقطة بالسواتل ومتاحة تجارياً عن المرفق، وهي صور تدل على وجود عملية تشييد في المرفق بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤، كما تدل على أنه تم استئناف أنشطة التشييد في عام ٢٠٠٦ وأنها تواصلت حتى الآن. وأشارت الوكالة أيضاً إلى أنها حصلت من عدد من الدول الأعضاء على معلومات مستفيضة تقدّم تفاصيل عن تصميم المرفق، وهي معلومات متسقة مع التصميم الذي تحققت منه الوكالة خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية. وأبلغت الوكالة إيران أيضاً بأن هذه الدول الأعضاء تزعم بأن أعمال التصميم الخاص بالمرفق قد بدأت في عام ٢٠٠٦.

١٤- وذكرت الوكالة أيضاً بأن لديها أسئلة ما زالت عالقة حول الغرض الذي أنشئ المرفق من أجله وحول كيفية جعله ملائماً للبرنامج النووي الإيراني. وذكرت الوكالة أيضاً بأن تصريح إيران بالمرفق الجديد يقلل من مستوى الثقة في غياب مرافق جديدة أخرى يجري تشييدها ويثير أسئلة حول ما إذا كانت هناك مرافق نووية أخرى في إيران لم يتم الإعلان عنها للوكالة.

١٥- وعلى ضوء ما سبق، طلبت الوكالة السماح لها بالاتصال بمدير مشروع مصنع فوردو لإثراء الوقود وبالمسؤولين عن تصميم المصنع، والسماح لها أيضاً بمعاينة وثائق التصميم الأصلي، مثل الرسوم الهندسية، بهدف تأكيد تصريحات إيران فيما يتعلق بالتسلسل الزمني للمرفق والغرض منه.

١٦- وذكرت إيران بأنه ليس هناك أي مرافق نووية أخرى يجري تشييدها في الوقت الحالي أو يجري تشغيلها ولم تُعلن عنها بعدُ إلى الوكالة. وذكرت إيران أيضاً أن أي مرفق من هذه المرافق المُقبلة "ستُبلّغ عنه إلى الوكالة وفقاً للالتزامات إيران حيال الوكالة". وفي رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران أن تؤكد بأنها لم تتخذ أي قرار بتشييد أو الإذن بتشييد أي مرفق نووي آخر لم يتم الإعلان عنه إلى الوكالة.

١٧- وللأسباب الواردة في التقارير السابقة المقدّمة إلى مجلس المحافظين، تظل إيران مُلزّمة بالبند ٣-١ المنقّح من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الذي وافقت عليه في عام ٢٠٠٣، والذي ينص على تزويد الوكالة بمعلومات تصميمية أولية عن أي مرفق نووي جديد فور ما يُتخذ قرار بتشييده أو الإذن بتشييده. وينص البند ٣-١ المنقّح أيضاً على أن تزود إيران الوكالة بمعلومات إضافية عن التصميم مع تطور عملية التصميم في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع، والتصميم الأولي، والتشييد، والإدخال في الخدمة^٨. وحتى إن كان قرار تشييد مرفق جديد في موقع فوردو، حسبما ذكرت إيران، قراراً اتخذ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، فإن فشل إيران في إخطار الوكالة بالمرفق الجديد حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لا يتسق مع التزاماتها بموجب الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

١٨- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي، وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدنوم واليود والزينون المشعّة (اختصاراً: مرفق إنتاج النظائر المشعّة). وقامت الوكالة بالتحقق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مرفق إنتاج النظائر المشعّة. وليست هناك مؤشرات تدل على وجود أنشطة إعادة معالجة جارية في هذين المرفقين. ورغم أن إيران أعلنت أنه لم تكن هناك أنشطة بحث وتطوير تتعلق بإعادة المعالجة في إيران فإنه ليس بوسع الوكالة أن تؤكد صحة ذلك إلا فيما يتعلق بهذين المرفقين فقط، نظراً لعدم توافر حالياً تدابير بهذا الشأن في إطار البروتوكول الإضافي بالنسبة لإيران.

جيم- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

١٩- أعادت الوكالة استعراض استبيان المعلومات التصميمية المستوفى لمصنع إنتاج الوقود بأصفهان المقدم من إيران بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/55). وخلافاً عما تم طلبه في رسالة الوكالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لم يشمل استبيان المعلومات التصميمية المستوفى معلومات عن السمات التصميمية لمجمّعة الوقود للمفاعل IR-40. وقدمت الوكالة تعليقات عن استبيان المعلومات التصميمية لإيران في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مؤكدة من جديد طلبها من إيران ضم المعلومات المتعلقة بمجمّعة الوقود.

٧ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/55، والفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2008/59، والفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22.

٨ الفقرتان ٦ و١٥ من الوثيقة GOV/2003/40.

٢٠- وأنهت الوكالة تقييمها بشأن نتائج عملية التحقق من الرصيد المادي الذي أجري في مصنع إنتاج الوقود في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (الفقرة ١٠ من الوثيقة GOV/2009/55)، وخلصت إلى أن مخزون المواد النووية الموجود في مصنع إنتاج الوقود والذي أعلنته إيران يتسق مع تلك النتائج، في إطار معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمحطات التصنيع ذات قدرة المعالجة المماثلة. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في مصنع إنتاج الوقود. وأكدت عدم تغير حالة المرفق وأنه لم يتم إنتاج المزيد من المجمععات، أو القضبان، أو الأقراص.

٢١- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 المقام في أراك. وتحققت الوكالة من سريان عملية تشييد المرفق. وواصلت الوكالة استخدام الصور الساتلية لرصد حالة مصنع إنتاج الماء الثقيل، الذي يبدو أنه لم يكن في حالة تشغيل منذ التقرير الأخير.

٢٢- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم بأصفهان، لاحظت الوكالة وجود ستمائة برميل تبلغ سعة كل منها ٥٠ لتراً كانت إيران قد أفادت بأنها تحتوي على الماء الثقيل. وفي رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران تأكيد عدد البراميل ومحتوياتها، وتقديم معلومات عن منشأ الماء الثقيل.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

دال-١- تحويل اليورانيوم

٢٣- في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم معلومات عن الترتيب النسقي لمختبر تحليلي، ومعداته والجدول الزمني المخطط له، الذي قالت إيران، في استبيان المعلومات التصميمية بشأن مرفق تحويل اليورانيوم المقدم في آب/أغسطس ٢٠٠٩، إنه سينشأ في مكان تحت الأرض في أحد أماكن التخزين لمرفق تحويل اليورانيوم.

٢٤- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي ذلك الوقت، كان المصنع تحت الصيانة. ولم يتم إنتاج أي كمية من سادس فلوريد اليورانيوم منذ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وبذلك يظل إجمالي اليورانيوم الذي أنتج في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ بكمية ٣٦٦ طناً، بعضها نُقل إلى مصنع إثراء الوقود والمصنع التجريبي لإثراء الوقود، والتي ستظل خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة (الفقرة ١٢ من الوثيقة GOV/2009/55). وبين ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استلم مرفق تحويل اليورانيوم من مصنع بندر عباس لإنتاج اليورانيوم ٩٢ عينة من ثاني يورانات الأمونيوم تحتوي على حوالي كيلوغرام واحد من اليورانيوم.

دال-٢- المعلومات التصميمية

٢٥- لم تستأنف إيران بعدُ تنفيذ البند ٣-١ المنقح من الجزء العام من الترتيبات الفرعية المتعلق بالتبكير بتقديم معلومات تصميمية، وتظل الدولة الوحيدة التي تضطلع بأنشطة نووية كبيرة ولديها اتفاق ضمانات شاملة نافذ ولكنها لا تنفذ أحكام البند ٣-١ المنقح. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن غياب هذه المعلومات المبكرة يقلص من

الوقت المتاح للوكالة للتخطيط لترتيبات الضمانات الضرورية، لا سيما بالنسبة للمرافق الجديدة، ويقلص من مستوى الثقة بعدم وجود مرافق نووية أخرى قيد التشييد، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه.

٢٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، طلبت الوكالة معلومات تصميمية أولية بشأن مصنع القوى النووية الذي يُعتزم بناؤه في دارخوفين (الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2008/38). وفي رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدمت إيران للوكالة معلومات تصميمية أولية بشأن المصنع، مشيرة، على غرار ما جاء في رسالتها المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن مصنع فوردو لإثراء الوقود، إلى رغبتها في التعاون بدلاً من اعتبار ذلك التزاماً قانونياً. وفي المعلومات التصميمية الأولية، جاء وصف مصنع دارخوفين بأنه مفاعل يعمل بالماء المضغوط بطاقة ٣٦٠ ميغاواط كهربائي، الذي من المزمع بدء تشييده في ٢٠١١، وإدخاله في الخدمة في ٢٠١٥. وقد درست الوكالة المعلومات التصميمية وطلبت من إيران تقديم إيضاحات إضافية بخصوص جملة أمور من بينها تصميم مجمعات الوقود والترتيب النسقي للمرافق.

٢٧- وللأسباب الواردة في تقارير المجلس السابقة^٩، ترى الوكالة بأن يظل البند ٣-١ المنقح نافذاً بالنسبة لإيران. وعليه، وكما ورد أعلاه بخصوص التأخير في تقديم المعلومات التصميمية الخاصة بمصنع لإثراء الوقود، فإن فشل إيران في تقديم المعلومات التصميمية بشأن مرفق دارخوفين حتى أيلول/سبتمبر من هذه السنة لا يتسق مع التزاماتها بموجب الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها.

دال-٣- مسائل أخرى

٢٨- من المعتزم التحقق من الرصيد المادي في مصنع بوشهر للقوى النووية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٩- وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أجرت الوكالة تحقّقاً من الرصيد المادي في مختبر كيمياء اليورانيوم بأصفهان، وأكدت إخراج المرفق من الخدمة (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2009/55).

٣٠- واستناداً إلى الصور الملتقطة بالسوائل والوثائق الداعمة المتعلقة بعَيّنات من ثنائي يورانات الأمونيوم المستلمة في مرفق تحويل اليورانيوم (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، قدّرت الوكالة بأن أنشطة استرجاع اليورانيوم متواصلة في منطقة مصنع بندر عباس لإنتاج اليورانيوم.

هاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

٣١- كما ورد بالتفصيل في التقارير السابقة التي قدّمها المدير العام إلى المجلس (وأحدثها في الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2009/55)، ما زال هناك عدد من القضايا العالقة التي تثير شواغل وتقتضي الإيضاح من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي. وحسبما هو مبين في تلك التقارير فإن من الضروري، لكي تتمكن الوكالة من معالجة هذه الشواغل وإحراز تقدم في جهودها الرامية إلى تقديم تأكيدات بشأن عدم وجود أية مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، أن تقوم إيران، من بين جملة أمور، بتنفيذ البروتوكول الإضافي وإتاحة المعلومات وسبل الوصول الضرورية بشأن ما يلي: تسوية المسائل المتعلقة

٩ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/55، والفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2008/59، والفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22.

بالدراسات المزعومة؛ وتقديم إيضاحات عن الظروف المحيطة بحيازتها للوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم؛ وإيضاحات بشأن أنشطة الشراء والبحث والتطوير، التي اضطلعت بها معاهد وشركات ذات علاقة بالمجال العسكري، التي قد تكون مرتبطة بالمجال النووي؛ وتقديم إيضاحات بشأن إنتاج المعدات والمكونات النووية بواسطة شركات تنتمي إلى الصناعات الدفاعية.

٣٢- ولا تزال الوكالة تنتظر رداً من إيران بشأن طلبها لمقابلة السلطات الإيرانية المختصة بخصوص هذه المسائل^١. والوكالة لا تزال أيضاً تنتظر رد إيران على طلبات الوكالة المتكررة لإفساح المجال للوصول إلى الأفراد، والمعلومات، والمواقع المحددة في وثائق الدراسات المزعومة لكي يتسنى للوكالة أن تتحقق مما أكدته إيران من أن هذه الوثائق مزورة وملفقة وتؤكد تحاليل أخرى للمعلومات المتاحة للوكالة على أهمية التزام إيران بالتعاون مع الوكالة بشكل وافٍ وشامل، وإفساح المجال كما هو مطلوب، قصد إيجاد حلول للمسائل العالقة المتبقية. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد لو توافق الدول الأعضاء التي قدمت وثائق للوكالة على تقاسم تلك الوثائق مع إيران، حسب الاقتضاء.

واو- موجز

٣٣- تواصل الوكالة التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنه في إيران. وبينما قدمت إيران مؤخراً معلومات تصميمية أولية عن مفاعل دارخوفين، تواصل القول بأنها غير ملزمة بالبند ٣-١ المنقح من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الذي وافقت عليه في ٢٠٠٣، والذي توقفت عن تنفيذه في آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٤- وأبلغت إيران الوكالة بشأن تشييد مصنع إثراء تجريبي جديد في قم، هو مصنع فوردو لإثراء الوقود. إن فشل إيران في إبلاغ الوكالة، وفقاً لأحكام البند ٣-١ المنقح، بقرار بناء أو الإذن ببناء مرفق جديد فور اتخاذ مثل هذا القرار، وتقديم معلومات بشأن وضع التصميم، لا يتسق مع التزاماتها بموجب الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها. وعلاوة على ذلك، فإن تأخر إيران في تقديم تلك المعلومات للوكالة لا يساهم في بناء الثقة. ورغم أن الوكالة أكدت بأن المصنع يتطابق مع المعلومات التصميمية المقدمة من إيران، فإن الشرح الذي قدمته إيران بشأن غرض المرفق وتزامن تصميمه وبنائه كل ذلك يستوجب المزيد من الإيضاحات.

٣٥- ولم تعلق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء أو أعمالها بشأن المشاريع المتصلة بالماء الثقيل، كما يشترط مجلس الأمن.

٣٦- وخلافاً لطلب مجلس المحافظين وشروط مجلس الأمن، لم تنفذ إيران البروتوكول الإضافي ولم تتعاون مع الوكالة فيما يتعلق بالقضايا المتبقية التي تثير شواغل والتي يلزم إيضاحها من أجل استبعاد احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي. وقد مرّ الآن أكثر من سنة منذ آخر مرة استطاعت فيها الوكالة إشراك إيران في مناقشات بشأن تلك المسائل العالقة. وما لم تنفذ إيران البروتوكول الإضافي، من خلال إجراء حوار مستفيض، وتوضيح القضايا العالقة على النحو الذي تطلبه الوكالة، فلن تكون الوكالة قادرة على تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنه في إيران.

٣٧- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.